دراسة مقارنة حول اشكالية تشغيل الشباب حاملي الشهادات في دول المغرب العربي"

داود فتيحة

أستاذة مساعدة "أ"

المدرسة التحضيرية بوهران EPSECG

المبارك محمد

استاد محاضر

جامعة سيدي بلعباس

الملخص:

يهتم هذا البحث بدراسة و تحليل ظاهرة ارتفاع البطالة في صفوف الشباب و بالخصوص المتعلمين و ذوي الشهادات، من أسبابها الى نتائجها ثم الى طرق التصدي لها، بأساليب مختلفة في كل من الجزائر، المغرب و تونس، محاولين بذلك استخلاص أوجه التشابه و الاختلاف بين هذه الدول في معالجة المشكلة و النقائص المشتركة بينها، مع طرح اشكالية توفير مناصب شغل لائقة في هذه الدول.

انخفاض معدل البطالة فيها على مدى العقد الماضي، يعتبر أمرا مثيرا للجدل، حيث حققت الجزائر و المغرب ظاهريا المكاسب الأكثر إثارة للإعجاب. لكن آفاق تحسن العمل في المغرب العربي لا يمكن أن تفسر على أنها دلالة على أداء أفضل في سوق العمل بشكل عام. ففي معظم بلدان المنطقة، حيث أدى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة الى تباطؤ نمو السكان ممن هم في سن العمل. و على الرغم من التحسن الكبير في تعليم المرأة. لا تزال مشاركتها في سوق العمل متدنية جدا. كما لا تزال العمالة غير الرسمية و أنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تشكل نسبة كبيرة من فرص العمل في المنطقة المغاربية. هذا في حين وفر القطاع الصناعي، الذي لا يزال غير قادر على المنافسة و يعتمد أساسا على أسواق التصدير القليلة، قدرا أقل من الوظائف الجديدة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة بكثير. و على الرغم من الانخفاض في المعدل الاجمالي للبطالة، لا تزال البطالة في صفوف الشباب و المتعلمين مرتفعة، لا بل هي زادت في بعض الحالات.

الكلمات المفتاحية: بطالة الشباب، بطالة المتعلمين،البطالة الهيكلية، منحنى فيليبس، البطالة الطبيعية، العمل اللائق، العمل غير الرسمي، السياسات النشيطة لسوق العمل.

Résumé :

La problématique de l’emploi des jeunes diplômés dans les trois pays du Maghreb est un souci majeur des pouvoirs et de plusieurs analystes. malgré la réduction du taux de chômage au cours de la dernière décennie, à l'exception de la Tunisie, la baisse de la fécondité et la faible participation des femmes ont réduit considérablement la pression sur le marché du travail. Entre autre la mise en place des politiques publiques dans l'absorption du chômage, l'encouragement du secteur privée globalement ainsi que l'introduction de reformes dine de pays développés telles que l'abattements fiscaux pour les postes créés en plus, aides a l'emploi directs au seins de ces entreprises et la prises en charges financières des postes créés, notamment en Algérie. En règle générale, les emplois créés profitent essentiellement aux personnes à faible niveau d'éducation.

La formation universitaire devrait être un système dual efficace qui, parallèlement à la formation théorique, permettrait un apprentissage ouvrant la voie à la pratique professionnelle et répondant aux besoins du marché du travail.
Si dans les pays occidentaux un diplôme constitue un atout de taille pour trouver du travail, dans les pays du Maghreb, les études supérieures ne garantissent pas automatiquement l'accès au monde du travail.
Mots clés: Le chômage des jeunes, chômage des diplômés, le chômage structurel, la courbe de Phillips, le chômage naturel, le travail décent, le travail informel, les politiques actives du marché du travail.

مقدمة:

يواجه العالم العربي، بمختلف أقطاره، وضعا اقتصاديا مثيرا للكثير من مظاهر القلق المتعلقة بقدرات التوظيف والعمالة. ولكن من دون أن ننسى أن الاقتصاديات العربية الغنية التي لا تقل عن غيرها "انتاجا" للبطالة بالنسبة لمجتمعاتها الوطنية تقوم بتوظيف مئات الآلاف من العمالة الأجنبية. ووفق تعريف منظمة العمل الدولية[1] فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر علي العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى"، وتعتبر البطالة أخطر مرض اجتماعي يواجهه المجتمع لما يترتب عليه من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض و أفات اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية.
أشار التقرير المقدم إلى مؤتمر دولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"[2]، إلى أن البطالة التي تسجل في الوطن العربي أعلى معدل لها بين الشباب والإناث على الخصوص، والتي كانت من قبل تعتبر ظاهرة مزمنة تتعرض لها بعض البلدان العربية فحسب بسبب حجم السكان أو الظروف الإقتصادية، أصبحت تشمل حتى البلدان العربية المحدودة السكان والمنتجة للنفط بوفرة، مع أن هذه البلدان تستقطب عددا كبيرا من العمالة الوافدة.
بما أن دول المغرب العربي هي جزء مهم من الدول العربية و تتقاسم معها نفس الخصائص تقريبا، فإن انخفاض معدل البطالة فيها على مدى العقد الماضي، يعتبر أمرا مثيرا للجدل، حيث حققت الجزائر و المغرب ظاهريا المكاسب الأكثر إثارة للإعجاب، لكن بالمقابل ارتفعت في أوساط الشباب. اذن ماهي الأسباب الحقيقية التي أدت الى ارتفاع البطالة في أوساط هذه الفئة؟ و ماهي النتائج التي ترتبت عنها؟ و كيف حاولت حكومات، كل من الجزائر، تونس و المغرب التصدي لها، ماهي السياسات التي عمدت لها؟
سنحاول من خلال هذا البحث، الاجابة عن الأسئلة السابقة، مظهرين بذللك أوجه الاختلاف و التشابه بين هذه الدول في مواجهة هذه الأزمة للفترة من (2000-2010).

1- المناخ الاقتصادي و البطالة: لقد تزامنت الأزمة الاقتصادية العالمية مع ظروف سيئة في دول المغرب، خاصة خلال سنوات الانفجار السكاني للشباب. في بادئ الأمر، لم تتأثر دول المغرب العربي و مناطق أخرى لأن دول المنطقة هي أقل ارتباطا بالأسواق العالمية. في نفس الوقت ، اقتصاديات المغرب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسواق الأوربية فيما يخص التجارة و تدفقات رؤوس الأموال و حتى السياحة، لأجل هذا فان التراجع كانت له انعكاسات متأخرة على دول المنطقة. من بين النتائج الخطيرة لهذه الظاهرة هو تنامي البطالة في أوساط الشباب و انتشار الفقر. بحيث أن التراجع قد ولد تباطؤ في الطلب الأوربي و العالمي، فيما يخص الصادرات، كما أنه مس أيضا قطاع المحروقات الجزائري و القطاعين الحرفي و الزراعي في المغرب و تونس. قطاع الحرف ينشأ 12% من مناصب الشغل في المغرب و 20% في تونس، في حين أنه بالنسبة للزراعة

1 رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص 39.
2 منظمة العمل العربية، "موجز التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل و البطالة في الدول العربية"، يوليو، تموز، القاهرة. www.alolabor.org

فانه تمثل على الترتيب 45% و 16%. اذن، إن التباطؤ قد أدى الى خسائر كبيرة في مناصب الشغل في هذه القطاعات، التي مست بالخصوص الشباب و النساء. الرحلات السياحية بدورها نقصت، مما سبب تراجع هذا القطاع[3]. انخفضت البطالة العامة بشكل طفيف بين 2007-2010، و لكن بطالة الشباب ارتفعت بـ 1%[4].

تتتأثر معدلات بطالة الشباب كثيرا بالصدمات الاقتصادية عل غرار الفئات الأخرى من المجتمع . لذلك مع تراجع الاقتصاد الرسمي، يتطور قطاع أخر هو القطاع غير الرسمي، لأن المؤسسات لا ترضى بتشغيل أشخاص بعقود في فترات التراجع. و كل ذلك ساهم في رفع معدل البطالة، و قد كان له إنعكاس على مستويات المعيشة . فقد ارتفع عدد العمال الفقراء في شمال افريقيا من 31% في سنة 2008 إلى 37% في سنة 2009.[5]

1-1 تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الدول المغاربية: حققت الدول المغاربية الثلاث معدلات متباينة، تناوبت بين الانخفاض و الارتفاع تفاعلا مع الأحداث و المراحل التي مر بها العالم، بما في ذلك الأزمة العالمية، و اضطرابات الأسواق العالمية إضافة إلى الظروف المناخية التي تعيشها منطقة المغرب العربي في السنوات القليلة الماضية و أثار الأزمة العالمية على معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال نفس الفترة.

ان التذبذب الذي مس تطور الناتج الداخلي الخام قد أثر كثيرا على متغير مهم آخر، و هو معدل الدخل الفردي، الذي اعتبره الاقتصاديون مؤشرا اقتصاديا هاما لقياس مستوى رفاهية و معيشة الشعوب، و معيارا للتفرقة بين الدول الغنية و الفقيرة [6]. و يثور الجدل حول الحد الفاصل من الدخل الذي يميز التقدم عن التخلف، ليتفق الاقتصاديون بأنه يتمثل في ذلك المستوى من الدخل الذي يضمن للفرد الحد الأدنى من ضروريات الحياة (حد الكفاف[7]).

ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي (= الدخل القومي/عدد السكان) في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، و لتوضيح هذه الظاهرة نقول بأن متوسط دخل الفرد في أغنى دولة متقدمة في العالم (لوكسنبرغ: 28.441 دولار سنويا) يبلغ أكثر من 307 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي في أفقر دولة (زيمباوبي: 287 دولار). و تنطبق هذه المقارنة على الدول العربيةالنامية فيما بينها ، لنجد أن متوسط دخل الفرد في قطر (أغنى دولة في العالم) و الذي يقدر بحوالي 86008 دولار أكثر من 39 ضعفا له في اليمن[8].

حققت الدول المغاربية معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، امتدت على مدى ثمان سنوات الى غاية سنة 2008. ليصل نصيب الفرد التونسي من الناتج الداخلي الخام سنة 2008 إلى 2808 أورو، و وصل نصيب الفرد المغربي سنة 2008 إلى 1867 أورو ليرتفع سنة 2009[9]. فيما حققت الجزائر أكبر معدل نمو (24.8%) في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ليصل ألى 3487 أورو، الجدول () الموالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للدول المغاربية في الفترة الممتدة بين 2001 و 2008. ويرجع التطور الذي حققته الجزائر أساسا الى العائدات البترولية، و التي تشكل مصدر مهم للدخل، فيما استفادت

[3] Paciello, M.C. (2010) 'The Impact of the Economic Crisis on Euro-Mediterranean Relations', The International Spectator, vol. 45, n° 3, pages 51 à 69.

[4] Organisation internationale du travail (2011b) Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery (Genève : BIT).

[5] Organisation internationale du travail (2010b) Global Employment Trends 2010 (Genève : BIT).

[6] د.عبلة عبد الحميد بوخاري، "التنمية و التخطيط الاقتصادي: خصائص الدول الأقل نموا"، ص03 http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED2.pdf

[7] Subsistance level

[8] د.عبلة عبد الحميد بوخاري، نفس المرجع السابق، ص 04.

[9] وزارة الاقتصاد و المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011: التقرير المالي و الاقتصادي، ص 81.

المغرب من عائدات قطاعي السياحة و الصناعة اللذين يشهدان ثروة تنموية و ادرارا عالي للعائدات، كما استفادت تونس من عائدات قطاع السياحة كونه القطاع الاستاتيجي في الاقتصاد التونسي و الذي يولي اهتماما خاصا من حيث الجهود التنموية، اضافة الى قطاع الصناعات الموجهة للتصدير الذي تقوده الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (01): متوسط نصيب الفرد المغاربي من الناتج الداخلي الخام 2001- 2008 (اورو)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تونس	1470	1678	1801	2017	2057.5	2182	2473	2808
الجزائر	1257	1284	1511	1870	2222	2484	2794	3487
المغرب	918	969	1174	1321	1359	1475	1661	1867

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 19.

-2 تطور القطاع غير الر سمي: من بين الظواهر التي يجب التركيز عليها في أي محاولة لتقييم أداء سوق العمل و تحليل اشكالية تشغيل الشباب، هي طبيعة و نوعية فرص العمل المنشأة. لقد لعب القطاع غير الرسمي دورا لا يستهان به في الفترة المدروسة في الدول الثلاث، و بالنظر إلى المستويات التي وصلت لها العمالة الرسمية، فان هذا يدعو الى القلق فيما يخص مصداقية و دلالة معدلات العمالة و البطالة. اذ ان مفهوم التوظيف المستخدم في مسوحات سوق العمل واسع جدا. و على الرغم من وجود بعض الاختلاف من بلد إلى آخر، فليس ثمة بلد يأخذ في الاعتبار "نوعية " فرص العمل. و لاتتوفر أي بيانات تفصيلية عن توزيع الوظائف حسب المؤهلات المطلوب لها.بدلامن ذلك يتم استخدام تقديرات رسمية عن حجم العمالة غير الرسمية في البلدان الثلاثة لتقييم جودة العمل.

في الجزائر، شكل القطاع غير الرسمي نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007، مرتفعا من 20% في سنة 2000. و بما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فان هذا المؤشر يميل الى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل. إن حصة التوظيف في القطاع غير الرمي بلغت 42.6% في سنة 2007، مرتفعة من 34.9%، إذا أخذنا بعين الاعتبار فقط عمليات التوظيف في القطاع الخاص في المناطق الحضرية. وفقا لذلك، فان مساهمة القطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل على مدى الفترة 2000-2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة في كل سنة، أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة في الجزائر خلال تلك الفترة.

2- الاتجاه العام للبطالة في دول المغرب العربي:

انخفضت معدلات البطالة في المغرب العربي على مدى العقد الماضي، مع تراجع طفيف في تونس،

من 15.7 إلى 14%، فقد شهدت الجزائر و المغرب انخفاضا كبيرا في معدلات البطالة التي انخفضت من 13.4% في سنة 2000 إلى 9.1% في سنة 2009 على الصعيد الوطني، و من 21.4% إلى 13.8% في المدن في المغرب، و من 30% في سنة 2000 إلى 10% فقط في سنة 2009 في الجزائر. و بغض النظر عن الجدل حول مفاهيم و أساليب قياس التوظيف و البطالة، و درجة ملاءمتها للبنيات الاقتصادية و الاجتماعية في بلدان المغرب العربي، تبدو الاحصاءات الحديثة عن البطالة مثيرة للفضول و تتطلب مزيدا من التحقيق. لماذا لا يزال معدل البطالة في تونس مرتفعا على الرغم من أن الأداء الاقتصادي للبلاد قد تحسن؟ كيف نجح المغرب و الجزائر في الحد بشكل كبير من معدلات البطالة؟ إلى مدى يمكن ربط هذا الرصد بسياسات التشغيل في هذه البلدان؟

-1 واقع البطالة و التشغيل في الجزائر: نجم عن النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال العشرية الاخيرة تحسن كبير في مؤشرات التشغيل، في انعكاس فعلي للمشاريع و البرامج الضخمة التي شرعت الجزائر في تنفيذها في هذه الفترة و التي كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى استيعاب القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفع حجم القوة العملة النشيطة من 6 مليون خلال سنة 1999 الى 9.3 خلال سنة 2007، أي بمعدل زيادة وصل إلى 55%، كما ارتفعت من 30.3% سنة 2003 إلى 38.2% سنة 2006[10]، و ساهم في هذه الزيادة معظم القطاعات الاقتصادية في محاولة لتسخير كل الجهود للحد من ارتفاع معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر سابقا

يوضح الجدول (02)، حجم مساهمة كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الجزائري في خلق مناصب شغل للفترة 1999-2007 ، حيث يمكن اعتبار حجم هذه المساهمة مقبولة اجمالا باستثناء قطاع الصناعة الذي وصل إلى نقطة التشبع، بسبب محدودية القدرة الاستيعابية للنسيج الصناعي على تقبل المزيد من العمالة.

و بتحليل معطيات القطاع الفلاحي، يمكن التوصل الى ثمرة البرامج التي أطلقتها الجزائر في المجال الفلاحي خصوصا على مستوى التشغيل، حيث خلق التنوع في فحوى المشاريع المبرمجة، و التي استهدفت بالدرجة الاولى العمالة الريفية، تنوعا في فرص العمل على غرار القروض الممنوحة إلى الفلاحين، السكنات الريفية،

[10] الموقع الرسمي لوزارة التشغيل و التضامن الجزائرية، متوفر على الموقع، تاريخ الاطلاع 20011/01/04، www.massn.gov.dz

التسهيلات الادارية و الاعفاء من الديون المتراكمة، مما نجم عنه خلق محفزات على الاستقرار في ممارسة الأنشطة الفلاحية و تقليل النزوح الريفي.

من جهتها ساهمت مشاريع البنية التحتية التي أنجزتها الجزائر في هذ الفترة في تحسن وضعية سوق الشغل من خلال خلق مئات الالاف من فرص العمل في قطاعات البناء، الأشعال العمومية، التجارة و الخدمات مما تمخض عنه امتصاص جزء كبير من العمالة المتاحة، للاشارة فان مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بلغت 69% سنة 2006، كما ارتفعت نسبة النشاط من 27.6% سنة 1998 إلى 42.5% سنة 2006، و انعكست هذه النتائج على معدلات البطالة التي انتقلت من 29.3%سنة 1999 إلى 17.7% سنة 2004 ثم إلى 11.3% سنة 2008.

2-2 واقع البطالة و التشغيل في تونس:

شهد معدل البطالة في تونس نسقا تنازليا بطيئا منذ بداية الألفية الجديدة حيث انخفض من 15%سنة 2000 الى 14.2% سنة 2005، و هو ما يعتبر معدلا متواضعا، بالنظر الى المعدلات المسجلة في الدول المجاورة (المغرب و الجزائر). لذلك تم تسطير ضمن المخطط الحادي عشر هدف خلق 412 ألف منصب شغل جديد في الفترة الممتدة بين 2007 و 2011 لتخفيض معدل البطالة إلى 13.4%[11].

رغم نتائج النمو الجيدة التي تحقيقها سنة 2008، ظل الاقتصاد التونسي غير قادر على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص الأعداد المتزايدة من اليد العاملة، حيث ظلت البطالة مرتفعة بشكل متواصل في تونس لتبلغ 14.2% سنة 2008[12]، و لتنعكس هذه الوضعية بشكل أكبر عل الشباب و الأفراد الذين استكملوا تعليمهم (ارتفعت نسبة البطالة إلى 30% في صفوف الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 20 و 24 سنة و 25% لدى المتخرجين من الجامعات)[13].

و يرجع مشكل البطالة في تونس إلى ثلاثة عوامل أساسية:

1- يتخرج من الجامعات التونسية كل سنة أعداد كبيرة من خريجي التعليم العالي الذين يلجون سوق العمل، و هو ما يؤدي إلى ضخ مزيد من أعداد طالبي الشغل ضمن الفئات المتعلمة. و ترجع هذه الوضعية جزئيا إلى كون أن البلد نجح في إتاحة التعليم لأعداد كبيرة من سكانه؛

2- تهيمن على القطاعات الاقتصادية الحالية (النسيج و الملابس و الزراعة و صناعة الأغذية و أجزاء السيارات و السياحة و غيرها من القطاعات(اليد العاملة غير الماهرة، نظرا إلى أن هذه القطاعات

[11] OECD, African econimic outlook, 2008,p598

[12] وزاة التنمية و التعاون الدولي، المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011، المجلد الثالث، المحتوى الثالث، تونس، 2006/09/04، ص 09.

[13] نجاة ياموري، مذكرة تونس، البنك الدولي، سبتمبر 2009، www.worldbank.org، ، تاريخ الاطلاع 2010/04/28.

لا تتطلب درجة عالية من التأهيل، مما لا يخلق فرصا كافية للعمال ممن يحملون شهادات أعلى من الشهادة المهنية؛

3- في الوقت الذي تحقق فيه الاندماج التجاري و تدفقت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملموس مما أدى إلى خلق قطاعات جديدة، يظل خلق مشاريع تجارية في قطاعات عصرية تعتمد أكثر على المعرفة غير كاف.

و تميزت سنة 2009 بصعوبة الظرف الاقتصادي، و الذي نتج عنه فقدان 38 ألف منصب عمل في قطاع الصناعات التحويلية، و كان هذا الرقم مرشحا للزيادة لولا التدابير الحكومية الظرفية التي تم اتخاذها لمساندة المؤسسات الاقتصادية لمواصلة نشاطها، و التي مكنت من الاحاطة و التدخل لفائدة 82 ألف منصب عمل.

و كانت سنة 2009 شهدت اتخاذ حملة من الاجراءات في اطار سياسات التشغيل شملت بالأساس إعادة هيكلة برامج التشغيل بهدف مزيد تفعيلها و ترشيدها و تبسيطها، و كذلك تعزيز منظومة النهوض بالعمل المستقل و دفع المبادرة و الاحاطة بالبطالين لاسيما من حاملي الشهادات العليا و الذين طالت فترة بطالتهم. و بانتهاء سنة 2009 استقر معدل البطالة على 14.7% سنة 2009[14]، أي بزيادة وصلت إلى نصف نقطة مقارنة بسنة 2008 رغم كل الضغوط المشار اليها سابقا.

3-3 واقع البطالة و التشغيل في المغرب:

مكنت النتائج الخاصة بالنمو الاقتصادي المحقق بين 2002 و 2006 من امتصاص البطالة في المغرب من خلال خلق ما يقارب مليون منصب عمل صافي، و هو ما مكنت من تراجع معدل البطالة بنسبة 1.7% ليستقر سنة 2006 عند 10.8%، و شمل هذا الانخفاض في معدل البطالة كلا من النطاقين الحضري بنسبة 1.1% و الريفي بنسبة 1.3%. و تبين المعلومات المستقاة من التحليل القطاعي لمناصب العمل المستحدثة خلال سنة 2004 (338000 منصب عمل)، حيث سجل القطاع الفلاحي ارتفاعا في مناصب الشغل المستحدثة بنسبة 2.7%مساهما بـ 34.8% من مجموع المناصب، و ساهم القطاع الصناعي بـ 19.6%، فيما ساهم قطاع الخدمات بأكبر نسبة من مناصب الشغل المستحدثة بنسبة وصلت الى 45.6%[15]، و هو مايدل على الأهمية النسبية لكل قطاع في خلق مناصب الشغل الجديدة.

و شهدت السنوات الموالية، تراجع معدلات البطالة لتصل سنة 2005 إلى 11.5%. و في سنة

[14] وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي ،(FIPA)، **الاستثمار الأجنبي المباشر** .متوفر على الموقع: www.investintunisia.tn، تاريخ الاطلاع:2010/04/27.

وزارة الخوصصة المغربية، مشروع قانون المالية 2006، التقرير

[15] الاقتصادي و المالي، أكتوبر 2005، ص 52-53.

2006، انخفضت لأول مرة تحت سقف 10% لتسجل 9.7% و كانت هذه النتائج امتداد للنتائج الايجابية لمعدلات النمو الاقتصادي الذي سمح بخلق 256700 منصب عمل جديد خلال سنة 2006، و بلغت سنة 2008 معدل 9.6%[16] لتستقر مع نهاية سنة2009 على معدل 9.1%، رغم انخفاض عدد مناصب العمل المستحدثة الصافية من 133000 سنة 2008 إلى 95100 سنة 2009، و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى تراجع قدرة الاقتصاد المغربي على استخدام موارده من اليد العاملة، كما كان للأزمة العالمية أثر سلبي في فقدان مناصب العمل، حيث شمل فقدان مناصب العمل بالخصوص قطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية (39700 منصب عمل أي -3%(، مع تراجع مهم لهذه المناصب في قطاع النسيج و الجلد (11190 منصب عمل أي -9.6%(، و في المقابل شمل خلق مناصب العمل قطاع الخدمات (78800 منصب عمل)، و قطاع البناء و الأشغال العمومية (62000 منصب عمل)[17].

3- بطالة الشباب القنبلة الاجتماعية المتفجرة في دول المغرب العربي:

تعتبر بطالة الشباب من أهم مشكلات البطالة على الاطلاق ووفقا للتعريف العالمي فإن الشباب هم من تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة، وتبدأ الفئة العمرية من السن المعترف به عالميا كسن يمكن ترك التعليم فيه حتى السن المتوقع أن يكون الفرد فيه قد أتم المستوى التعليمي المرتفع فيه. و من الملاحظ أحيانا أنه قد يدخل الأفراد سوق العمل في سن مبكر حتى في المتوسط تتراوح أعمارهم ما بين 15-24 سنة. و "بطالة الشباب" تلك تعتبر قنبلة زمنية موقوتة في معظم البلدان العربية، ذات أبعاد قبل 15 سنة و أحيانا قد يتأخر انتقال الفرد من التعليم إلى سوق العمل إلى أواخر العشرينات أو أوائل الثلاثينات. و بالنسبة للدول العربية فإن 20% من السكان اقتصادية و سياسية و اجتماعية[18].

اذ أن تفاقم البطالة في صفوف الشباب "المتعلم" يطرح أبعادا جديدة و متفجرة على الصعيد الاجتماعي، اذ لم تعد البطالة التي تواجه معظم البلدان العربية تلك البطالة التقليدية المنتشرة في صفوف فئات " العمالة غير الماهرة"، كما كان الحال في الخمسينات و الستينات، بل تلك البطالة المتعلقة "بالشباب المتعلمين"، مما يرفع نسبة الاعالة المالية (و ليس الديموغرافية) في اطار الأسرة المعيشية، التي تنوء بالعديد من الأعباء المالية.

و تواجه المجتمعات العربية، أزمة الاحباط التي يعاني منها "الشباب العاطل" أو الذي يقوم بأعمال متقطعة

[16] التقرير الاقتصادي الموحد، 2009، مرجع سابق،ص 38.

[17] وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير المالي والاقتصادي، المغرب، ص75 .

[18] د.محمد عبد الفضيل، "العولمة و الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية"، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا ، بيروت 19-21 ديسمبر 2005.

دون مستوى تأهيله المهني، ناهيك عن انسداد أفق الاستقرار الوظيفي و سبل الترقي أمامه. و الدول المغاربية، محل الدراسة، هي الأخرى تعاني معدل

الجدول(03): بطالة الشباب في المغرب العربي (2008)

	نسبة البطالة الوطنية	نسبة بطالة الشباب	نسبة بطالة الشباب من مجموع العاطلين عن العمل
الجزائر	11.3	21.5	75
المغرب	9.6	17.6	62
تونس	14.2	31.2	72

المصدر: الحسن عاشي، " مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق"، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد23 حزيران/ يوليو 2010، ص 13.

1- الأسباب و النتائج المترتبة عن بطالة الشباب في الدول المغاربية : هناك مجموعة من العوامل الاساسية التي ساعدت على الرفع من بطالة الشباب في الجزائر خاصة و في المغرب العربي عامة . و منها النمو الديموغرافي السريع للفئة الشبابية، اللاتوازن في التاهيلات بين مخرجات النظام التربوي و احتياجات العالم الاقتصادي، ندرة في مناصب الشغل اللائقة في المنطقة؛ و الأزمة الاقتصادية العالمية. من بين مخلفات بطالة الشباب هي الهجرة المرتفعة التي ساهمت بطريقة غير مباشرة في المشكل.

1-1-3 ظهور انفجار ديموغرافي شباني:

العوامل الديموغرافية ضرورية في فهم ديناميكيات سوق بطالة مرتفع في أوساط الشباب و المتعلمين، على الرغم من الانخفاض العام في معدلات البطالة الوطنية, و الجدول () يوضح ذلك.

العمل في المنطقة المغاربية. فقد أدى النمو السكاني المرتفع في الستينات و السبعينات، حين تجاوز متوسط معدل النمو السكاني3 % سنويا، و معدلات الخصوبة بنسبة 6- 7 أطفال لكل امرأة، إلى فرض ضغوط شديدة على سوق العمل في الثمانينات و التسعينات.

ان التطور الديموغرافي المذهل قد شكل عاملا من العوامل التي تشرح المستويات المرتفعة للبطالة الشبانية في الجزائر و في المغرب العربي عامة. المجتمع الشباني يتطور بوتيرة أسرع من باقي شرائح المجتمع الأخرى . في سنة 2005، مثل الشباب 23% من المجتمع الكلي في الجزائر، 18% في المغرب، 21% في تونس[19].

حسب علماء الديموغرافيا فان "التزايد في المجتمع الشباني " هي ظاهرة تمس كل الدول في مرحلة من مراحل تطورها، عندما معدلات الوفيات و الولادات المرتفعة تنخفض مما يولد ارتفاعا في المجتمع النشيط " في الشريحة الأولى للسن " مقارنة مع المجموعات المرتبطة (الأطفال و الأشخاص من السن الثالث). الانتقال الديموغرافي في دول المغرب بدا في سنوات

[19] Assaad, R. et Roudi-Fahimi, F. (2007) Youth in the Middle East and North Africa: Demographic Opportunity or Challenge? (Washington : Population Research Bureau).

التسعينات . النمو الديموغرافي للشباب حسب نفس المصدر سيتواصل الى غاية 2020 .[20]

و مع ذلك ، فقد شهد المغرب العربي منذ أوائل التسعينات تحولا ديموغرافيا سريعا باتجاه انخفاض معدلات الخصوبة، و هو اتجاه نجم عن التحسن الكبير في صحة المرأة و تعليمها. كما أسهم تأخير تكوين الاسرة الناجم عن أزمة السكن، و ارتفاع البطالة في أوساط الشباب،إلى مزيد من الانخفاض في معدلات الخصوبة و تراجع معدل النمو السكاني من من 3.1% في الجزائر في سنة 1985 إلى 1.9% في سنة 1995، و 1.5% بحلول نهاية سنة 2008. و في المغرب و تونس انخفضت معدلات النمو السكاني السنوي من 2.2% و 1.9% في سنة 1985، إلى 1.2 و 1% على التوالي في سنة 2008.

و قد بدأ تأثير هذا التحول الديموغرافي في الظهور في سوق العمل. فقد بدأ نمو السكان ممن هم في سن العمل بالتباطؤ على مدى العقد الماضي. و من المتوقع أن ينخفض أكثر في المستقبل في الجزائر، نما عدد السكان ممن هم في سن العمل بنسبة 2.9% للفترة 2000-2004، منخفضا من 4.2% خلال الفترة 2005-2008، بالمقارنة مع 3.7 و 3.1%، على التوالي خلال الثمانينات، و قد أدى هذا النمو الأكثر تواضعا في عدد السكان ممن هم في سن العمل إلى تقليص الضغط على سوق العمل، و ساهم في الحد من البطالة.

ان الاندفاع و النمو الديموغرافي السريع للشباب يوفر للدولة نافذة من الامكانيات لإرساء نمو سريع و تخفيض للفقر، بشرط تطبيق سياسات جيدة في كل مرحلة من مراحل الانتقال الديموغرافي.

الرأس المال البشري المنتج هو التشجيع الحقيقي و النهوض بخلق مناصب شغل بقيمة مضافة مرتفعة التي تدفع الى الامام كفاءات الفئة الشبانية المتزايدة[21] .

فالدول التي تتميز بنمو مندفع للشباب يمكن أن تجني من ذلك العديد من "الحصص الديموغرافية " فيما يخص ارتفاع حصة الانتاج لكل ساكن و ارتفاع ايضا في الادخار و الاستثمار، كما كان عليه الحال في دول اسيا الشرقية ما بين 1965 و 1990[22].لذلك، اذا لم يتم احداث مناصب شغل لائقة من أجل امتصاص العدد المتزايد من الشباب في الاقتصاد، فان هذا سيكون له تكاليف مهمة سواء بالنسبة للمجتمع أو على المستوى الفردي، و

[20] الحسن عاشي، " مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق"، أوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد23 حزيران/ يوليو 2010، ص 05.

[21] Bloom, D. et Williamson, J. (1998) 'Demographic Transitions and Economic Miracles in Emerging Asia', World Bank Economic Review, vol. 12, n° 3, pages 419 à 455.

[22] Bloom, D. et Canning, D. (2008) Global Demographic Change: Dimensions and Economic Significance, Population and Development Review, vol. 34, pages 17 à 51.

هذا من ناحية ضياع موارد بشرية، البطالة البنيوية للشباب، تطور القطاع الغير رسمي في الاقتصاد و في جميع الاحوال اللااستقرار الاجتماعي و السياسي.

الا اننا يمكن أن نشير الى ان التزايد الديموغرافي للشباب ليس في جميع الأحوال سببا رئيسيا لبطالة الشباب. ما هو أهم ، هو كيف تواجهه السلطات الحكومية. فالمشكل الذي يطرح في دول المغرب العربي هو انه لا تتم عملية انشاء سريعة لمناصب الشغل لكي تمتص الفائض من الفئات الشبانية التي تتزايد بشكل قوي و مستوى رأس المال البشري الذي ينتج لا يتناسب أبدا مع احتياجات سوق الشغل.

3-1-2 الحجم و الكفاءة : مشكل عدم التوافق: إن حكومات المغرب العربي قد استثمرت بقوة في مجال التعليم خلال 30 سنة الاخيرة الماضية. فقد تم تخصيص اكثر من 5% من الناتج المحلي الخام و ما يقارب 20% من المبلغ الاجمالي للميزانيات الوطنية للتعليم [23].كل من الدول الثلاثة حاولت التزمت بالتعليم القاعدي الاجباري و هي في طريقها لبلوغ هدف الالفية للتطور رقم 2 المتعلق بالتعليم الابتدائي من أجل الجميع ، كما توضحه المعدلات الصافية للتمدرس في التعليم الابتدائي (الجدول(04))،

و يجدر الاشارة ايضا الى ان كل من الجزائر و تونس قد سجلتا بالمثل تحسننا ملحوظا في المعدلات الخام للتمدرس في التعليم الثانوي مقارنة مع دول اسيا الشرقية[24] و قد حققتا بذلك الالفية للتطور رقم 3 المتعلق بارساء التساوي بين الرجل و المراة في كل مستويات التعليم.

والأهم كذلك فيما يخص النظام التربوي، في دول المغرب العربي، هو أن هذا النظام لا ينتج أشخاصا لهم كفاءات وتكوينا كما يفرضه سوق الشغل. فسواء على المستوى الفردي أو الجماعي ، فان هذا يعود الى المردود الضعيف للنظام التربوي بتكاليف فرصة منخفضة و التي يمكن ترجمتها برأس مال بشري أقل تطورا.

فالنظام التربوي لم يعد يلعب الدور المنوط به تاريخيا و هو تحضير أفراد المجتمع لممارسة نشاطات في القطاع العمومي ، الذي شكل لسنوات المشغل الرئيسي في دول المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة قبل تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي. ففي مجمع الدول الثلاث ، هناك فائض فيما يخص الطلبة الجامعيين الذين يتخصصون في المواد غير التقنية و عجز في المهندسين ، و العلميين و التقنيين، الذين يمثلون المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في مناطق أخرى.

[23] Banque mondiale (2008) The Road Not Travelled: Education Reform in the Middle East
and North Africa (Washington : Banque mondiale).

[24]Banque mondiale (2008) The Road Not Travelled: Education Reform in the Middle East
and North Africa (Washington : Banque mondiale)., :14-15

ففي سنة 2003، 55% من الطلبة الجزائريين، من المغاربة مسجلين في تخصصات للعلوم الاجتماعية، التعليم و العلوم الانسانية، بينما فقط 18% من الطلبة الجزائريين و المغاربة و 31% من الطلبة التونسيون يتابعون برامج دراسات في تخصصات علمية، تقنية و هندسة. في حين أنه في اقتصاديات أكثر تطورا لاسيما الشرقية، فإن أكثر من 40% من الطلبة يتخصصون في الميادين العلمية و التقنية[25]. إن مشكل عدم التوافق للكفاءات و الانتقال غير الفعال من المدرسة الى الحياة العملية كان له أثر كبير في تفاقم بطالة الشباب المتوازي مع ارتفاع مستوى التعليم. ففي المغرب،61% من الشباب تابعوا دراسات ثانوية واكثريتهم هم بدون شغل، مقابل 8%كشباب غير متعلمين [26].

الجدول (04): معدل التمدرس حسب مستوى التعليم الابتائي من 1970 - 2008

الدولة	1970	1980	1990	2000	2003	2008
الجزائر	76.7	80.9	93.2	93.7	97.1	94.1
المغرب	39.1	61.6	52.4	84.5	92.0	89.5
تونس	75.6	82.2	93.9	95.2	98.7	97.7

Source : Banque mondiale (2010a) pour les données de 2008.

[25]Banque mondiale, ibid, (2008 :21)

[26]Boudarbat, B, et Ajbilou, « Youth Exclusion in Morocco :Context, Consequences and Policies (Dubai :document de travail de Midle East Youth Initiative), 2007, p 17.

49% من الطلبة التونسيين و 75%

في تونس، 40% من الشباب الذين تابعوا دراسات جامعية هم بدون شغل، مقابل 24% غير الحاصلين على شهادات ، و في الجزائر ، فهناك اكثر من 34% من الاشخاص بدون شغل قد اتموا دراستهم الثانوية و النهائية .فعدد كبير من المشغلين للقطاع الخاص يفضلون تشغيل شبابا في مقتبل العمر لهم تجربة مهنية ‘على حساب شباب حاملين لشهادات دراسية رسمية، و من هذا 37%من المؤسسات الخاصة في الجزائر و 31% في المغرب و التي تصف و تقرر كل منها، أن النقص في المهارات في صفوف الشباب العمال كمعرقل في وجه تطور المؤسسات . و هم بذلك يعتقدون ان هؤلاء الشباب تنقصهم الكفاءة والمهارة غير التقنية كحل و مواجهة المشاكل و التفكير الابداعي، اللذان لا يمكن الحصول عليهما إلا من خلال "تجربة حية" .

في الحقيقة ، فإن الشباب العامل و بالخصوص المتعلمين منهم، قد عرفوا فترات طويلة من البطالة قبل ايجاد مناصب للشغل مستقرة. ففي المغرب، المدة المتوسطة للبطالة هي أكثر من 40 شهر. أما في تونس، فتدوم مدة البطالة لحاملي الشهادات لـ 28 شهر في المتوسط، مقابل 19 شهر بالنسبة لغير المتعلمين .

-2-3- عجز في مناصب الشغل اللائقة: هناك مشكل آخر ظهر و هو أن القليل من مناصب الشغل ذات القيمة المضافة المرتفعة او تلك التي

تسمى "باللائقة" تم انشاؤها في الدول الثلاث من أجل امتصاص اليد العاملة المؤهلة. في النتيجة، مردود وتيرة خلق مناصب الشغل لم تكن سريعة بما يكفي من أجل تخفيض بطالة الشباب في الدول الثلاث، باستثناء الجزائر. الجدول () يوضح العدد المتوسط لمناصب الشغل المنشأة في كل سنة في كل واحدة من الدول الثلاث للفترة من 2000- 2008، كما يعطي العدد المتوسط للقادمين الجدد إلى سوق الشغل في كل سنة. في تونس، عدد مناصب الشغل الجديدة المنشأة كانت أقل من معدل تنامي المجتمع النشيط، مما يدل على أن البطالة الكلية و بطالة الشباب بالتحديد قد ارتفعت. أما في المغرب، تم انشاء 312000 منصب شغل خلال فترة الثمان سنوات، لكن لم يستفد منها الشباب إلا بنسبة قليلة نظريا، بحيث أن معدل البطالة انتقل من 15% سنة 2004 إلى 18% في سنة 2008. في الجزائر، انخفضت بطالة الشباب بشكل ملحوظ، حيث انخفضت من 43% في سنة 2004 إلى 24% في سنة 2008، لكن البطالة الاجمالية انخفضت بوتيرة أسرع، حيث مرت من نسبة 30% في سنة 1999 إلى 11% في سنة 2008. في الدول الثلاث، كان الشباب مرتين أكثر قبولا و تهيأ ان يكونوا في بطالة على غرار الفئة التي تليهم مباشرة و هي فئة الكهول.

التعليم و انتاجية اليد العاملة هما ضعيفين.

الجدول (05): تطور المجتمع النشيط في دول المغاربية و العروض الخاصة بمناصب الشغل (2000-2008)(بالآلاف)

الدول	العدد المتوسط السنوي لمناصب الشغل المنشأة	العدد المتوسط السنوي للداخلين الجدد في المجتمع النشيط	فائض أو عجز
الجزائر	417	240	177
المغرب	162	123	39
تونس	75	81	(6)

Source : Achy, L. (2010a) Trading High Unemployment for Bad Jobs: Employment the Maghreb (Washington : Carnegie Endowment for World Peace), Challenges in P07.

الجدول (06) المشاركة في الشغل في الدول المغاربية في سنة 2008 (%)

الدول	الشباب (15-24 سنة)	الرجال (15-24 سنة)	النساء (15-24 سنة)	المجموع لسن أكثر من 15 سنة	رجال أكثر من 15 سنة	نساء أكثر من 15 سنة
الجزائر	47	64	30	41	/	14
المغرب	38	57	21	51	76	27
تونس	*33	*44	*22	47	*69	*25
المتوسط لعالمي	51	/	/	65	78	33

* : se réfère aux données de 2005

Comment lutter contre le chomage des jeunes :Source : AFDB-BAFD, « note économique au Magreb », 2011, www.afdb.org , P07.

من الجدول نلاحظ أنه فقط 47% من الشباب في الجزائر، 38% في المغرب، 33% في تونس، هم اقتصاديا نشطين (و هو بطبيعة الحال أقل من المتوسط العالمي 51%[27]). معدلات المشاركة في سوق الشغل هي أقل ارتفاعا بالنسبة للنساء الشابات على غرار الجال الشباب، رغم النمو غير تام في تحسين مستوى التعليم لدى النساء. باعتبار أن العديد من الأشخاص غير النشطين لا يندمجون في المجتمع النشيط، فان "البطالة الهيكلية"، أصبحت مشكلا حقيقيا، خاصة في المغرب و تونس.

في هذا الاطار، و في دراسة قام بها المعهد الوطني للتخطيط للكويت[28]، باستعمال "منحنى فيليبس" (المنحنى الذي يربط بين تغيرات معدل البطالة و معدل التضخم)، استطاع من خلال استخلاص أن هناك ارتفاع في معدلات البطالة في الدول العربية و عدم قدرة الحكومات على تخفيضها بسهولة و سرعة من خلال السياسات الاقتصادية، المالية و النقدية. فالبطالة الطبيعية مرتبطة بهيكل الاقتصاد و تحتاج الى سياسات طويلة الأجل، تعتمد على اعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. كذلك فان البطالة في الدول العربية ظلت مرتفعة لفترات طويلة، و الجدول التالي يعطي متوسط معدل البطالة في الدول المغاربية، للفترة (1989-2010):

الجدول (07): متوسط معدل البطالة في الدول المغاربية (1989-2010)

الدولة	متوسط البطالة (1989-2010)	مؤشر البطالة الطبيعية (فيليبس)
الجزائر	22.1	18.9
المغرب	14.2	10.5
تونس	14.8	14.4

المصدر :د.حسن طلافحة، "حول معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، سلسلة جسر التنمية، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، يناير 2012،

[27] Organisation internationale du travail (2009) Trends in the Labour Force (Genève : BIT). Organisation internationale du travail (2009) Trends in the Labour Force (Genève : BIT).

[28] د.حسن طلافحة، مصدر سبق ذكره، ص 16-17.

حيث يلاحظ من الجدول، أن الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة في الدول الثلاث، حيث أن البطالة تزايدت في الثمانينات و بداية التسعينات و قد وصلت ألى نهاية عظمى بشكل عام في النصف الثاني للتسعينات ثم أخذت بالتراجع بعد ذلك إلا أنها بقيت مرتفعة في النصف الثاني للتسعينات ثم أخذت بالتراجع بعد ذلك، إلا أنها بقيت مرتفعة في جميع هذه الدول و حتى سنة 2010 خلصت هذه الدراسة، الى أن معدل البطالة الطبيعي مرتفع بشكل عام في الدول العربية، و يرتبط بالبطالة الهيكلية أي أن مشكلة البطالة في الدول العربية ترتبط أصلا بعدم الموائمة بين مخرجات الأنظمة التعليمية و التدريبية و التي تنتج مهارات تختلف بشكل عام و عبر الزمن عن المهارات المطلوبة في سوق العمل.، و قد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة الهيكلية.و بالتالي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في هذه الدول. بالمقابل، فالأشخاص الذين يغادرون سوق الشغل في هذه الدول، في أغلب الأحوال لا يتم احتسابهم في التقديرات الرسمية، و بهذا يتم تجاهلهم في اطار البرامج الحكومية الرامية للحد

.

4-البرامج النشيطة الخاصة بسوق العمل و الموجهة للشباب:

البرامج النشيطة الخاصة بسوق العمل، تهدف في العموم الى تصحيح الاختلالات على مستوى سوق العمل، التي ينجر عنها معدل مرتفع للبطالة، و هذا بالتصدي مباشرة للمشاكل المرتبطة بعرض اليد العاملة (مثل العجز في الكفاءات)، الضغوطات الموجودة على مستوى سوق العمل، و هذا باستمالة الطلب الكلي. هي مستعملة بشكل كبير على مستوى أنحاء العالم في فترات الأزمات الاقتصادية و الانتقال، لمعالجة الآثار المترتبة عن البطالة و المعدلات الضعيفة للانتقال من التعليم إلى الحياة النشيطة[29].في الدول المغاربية، تعتبر السياسات النشيطة الوسيلة الأساسية في التصدي للبطالة. حيث تعتبر السلطات الحكومية الراعي الأساسي لهذه البرامج، و لكن لا يمنع تدخل أعوان غير حكوميين في تمويل و القيام بهذه البرامج.

تشمل سياسات سوق العمل النشطة الاعانات في الاجور و الاعانات على التوظيف الممنوح لأرباب العمل لتشجيعهم على على توظيف المزيد من الموظفين. إضافة إلى برامج التدريب و اعادة التدريب لزيادة فرص توظيف طالبي العمل، و برامج الأشغال العامة، و اعتمادات تفضيلية لتشجيع مبادرات التوظيف الذاتي[30].

تهتم الدول المغاربية كثيرا بهذا النوع من السياسات، كما أنها تخصص لها موارد مالية هامة.

لكن تختلف طريقة التعامل مع هذه السياسات، بين الدول الثلاث. فاذا كانت الجزائر تركز في سياسته التشغيلية على برامج الأشغال العمومية و اعانات الأجور، أجل توفير مناصب الشغل، فان نظيرتيها

[29] : AFDB-BAFD, opcit, p 16.

[30] الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

تونس و المغرب على التركيز على تقديم الدعم للباحثين عن عمل ، و يحاولون خلق نشاطات خاصة بهم.

4-1- البرامج الحكومية: تختلف الوكالات و المؤسسات الرئيسية الحكومية التي تتدخل و تقدم خدمات المساعدة على الشغل في الدول الثلاث (الجزائر، تونس و المغرب)، من حيث التعداد المهمة. ففي تونس ، تتكلف وزارة التكوين المهني و التشغيل في مراقبة و تنظيم سوق الشغل بينما تتكفل الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل المستقل، بعملية الوساطة فيما يخص التشغيل. أما في الجزائر، فيوكل لوزارة العمل، التشغيل و الحماية الاجتماعية دور التنظيم وحسن التسيير القانوني لسوق العمل، الى جانب هذا تتكفل "الوكالة الوطنية للشغل" بخدمات البحث عن العمل، حيث انه تتكفل بمعالجة 10% من طلبات الشغل[31]، هذا الى جانب وكالات أخرى، ذات مهمات خاصة مثل الوكالة الوطنية للمساعدة على تشغيل الشباب، و ثلاث وكالات أخرى تتدخل من أجل تسيير سوق الشغل، وهي الوكالة الوطنية للقرض المصغر، الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

أما في المغرب، فتتكفل وزارة التشغيل و الترقية المهنية بدورتسيير سوق الشغل، الى جانب الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل و المهارات التي تتكفل بدور الوساطة على مستوى سوق الشغل.

4-1-1- الاختلاف بين الدول المغاربية فيما يخص سياسات التشغيل النشطة الموجهة للشباب:

تخصص **تونس** ما يعادل 1% من ناتجها المحلي الاجمالي في كل سنة على سياسات سوق الشغل، و هو مبلغ مماثل لمتوسط ميزانية الاتحاد الأوربيللغرض نفسه، ومن أجل تشجيع روح المبادرة بين الباحثين عن العمل،فهي تسعى، الى تقديم قروض بشروط تفضيلية، و تقديم ضمانات حكومية و حوافز مالية أخرى، من بين الركائز الرئيسية لسياسات سوق العمل في تونس هي:

أ- الخطط، التي تستهدف أساسا الشباب من خريجي الجامعات و مؤسسات التدريب المهني، العمال المسرحين، بحيث تغطي أربعة من أصل خمسة من المستفدين من سياسات سوق العمل.

ب- المساعدة و الوساطة و هذا من أجل البحث عن وظيفة، بحيث هي محاولة للتوفيق و الاءمة بين الباحثين عن العمل و الطلب على اليد العاملة، و هي تتعامل في المتوسط مع 400 ألف من الحالات الخاصة بالباحثين عن العمل، و 140 ألف من عروض الوظائف في كل سنة. بالاضافة إلى ذلك، و لكي تشجع الشركات الخاصة على توظيف خريجي مؤسسات التعليم بعد المرحلة الثانوية، استحدثت الحكومة التونسية نظام دعم الأجور في سنة 2005.

ج- برامج التدريب و اعادة التدريب، وهي اما خاصة أو عامة، و يصل مجموع المستفيدين في المتوسط 60 ألف في كل سنة[32]. فكما رأينا سابقا أن هناك عدد

[31] AFDB-BAFD, « note économique », opcit, p16.

[32] حسن العاشي، مرجع سبق ذكره، ص28.

محدود من المؤسسات المسؤولة عن تصميم و وضع سياسات سوق العمل في تونس، مما يعزز التنسيق الحكومي، و يساهم في تفادي مشاكل التواصل و تشتيت الجهود، كما أنها تمنح القطاع الخاص مجالا محدودا من أجل المساهمة في الربط بين الطلب و العرض على اليد العاملة، و تقديم الخدمات الأخرى ذات الصلة بالعمل، الى أن المقاييس المطروحة لاتستفيد منها الا شريحة صغيرة، كونه تستهدف الشباب و المتعلمين تعليما عاليا من البحث عن عمل، تشير التقديرات المتوفرة إلى أن 25%فقط من البطالين في تونس من هذه البرامج، و نتيجة لذلك، فان متوسط المبلغ الذي يتم انفاقه على كل مستفيد مرتفع حدا، و قد تنجر عنع عواقب وخيمة مثلا الاجحاف و عدم المساواة في حق الفئات غير المؤهلة للاستفادة من هذه البرامج على حد سواء، مما يعكس محدودية الاثار لهذه السياسات في سوق الشغل التونسي.

60 ألف في كل سنة. فكما رأينا سابقا أن هناك عدد محدود من المؤسسات المسؤولة عن تصميم و وضع سياسات سوق العمل في تونس، مما يعزز التنسيق الحكومي، و يساهم في تفادي مشاكل التواصل و تشتيت الجهود، كما أنها تمنح القطاع الخاص مجالا محدودا من أجل المساهمة في الربط بين الطلب و العرض على اليد العاملة، و تقديم الخدمات الأخرى ذات الصلة بالعمل، الى أن المقاييس المطروحة لاتستفيد منها الا شريحة صغيرة، كونه تستهدف الشباب و المتعلمين تعليما عاليا من البحث عن عمل، تشير التقديرات المتوفرة إلى أن 25%فقط من البطالين في تونس من هذه البرامج، و نتيجة لذلك، فان متوسط المبلغ الذي يتم انفاقه على كل مستفيد مرتفع حدا، و قد تنجر عنع عواقب وخيمة مثلا الاجحاف و عدم المساواة في حق الفئات غير المؤهلة للاستفادة من هذه البرامج على حد سواء، مما يعكس محدودية الاثار لهذه السياسات في سوق الشغل التونسي.

أما **الجزائر** فخلافا لتونس، ينصب تركيز سياسات التشغيل أكثر على توفير فرص العمل من خلال برامج الأشغال العامة و اعانات الأجور. تستهدف برامج العمل العامة (المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية)، كلا من الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، وشرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الاقصاء الاجتماعي، لكن المشكل، هو أن معظم الوظائف المنشأة هي مؤقتة، متدنية الاجر، و هي في الحقيقة يمكن أن تكون لها أهداف اجتماعية أخرى عدا البطالة.

تلعب اعانات الأجور الممنوحة لارباب العمل في القطاع الخاص دورا هاما في الجزائر. و قد وصلت مساهمتها في خلق فرص عمل إلى أكثر من 400 ألف وظيفة في سنة 2008[33]، و تختلف الجزائر عن نظيرتيها، في أن جميع شرائح الشباب الداخلين إلى سوق العمل مؤهلون للحصول على اعانات من هذا الشكل ، بصرف النظر عن مستوى تعليمهم.

برامج التدريب و اعادة التدريب معدة للشباب من خريجي الجامعات و مؤسسات التكوين المهني اللذين

[33] الديوان الوطني للاحصائيات، www.ons.dz

هم اما باحثون عن العمل لأول مرة، أو مسرحون مستفيدون من التأمين ضد البطالة .إلى أنه.

اما فيما يتعلق بعمليات الوساطة في سوق العمل، تشير البيانات المتاحة إلى أنه يتم في المتوسط تسجيل 400 الف من المتقدمين كل سنة. و مع ذلك لايتوفر الا 60الف من عروض الوظائف من الشركات، و لايتم تعيين سوى 45 ألف فقط فقط من الباحثين عن وظائف و هو لا يتعدى 11% من مجموع المتقدمين.

تتولى ادارة برامج التكوين و التدريب في الجزائر و بالتالي الوساطة على مستوى سوق العمل، مؤسستين هما: وكالة التنمية الاجتماعية و الصندوق الوطني للتامين ضد البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار ان هذا الصندوق توكل اليه أيضا ادارة التأمين من البطالة، فانه ينجر عن هذا التداخل نقص في الكفاءة.

تشجيع العمل الحر في الجزائر مهمش نسبيا، حيث أنه يركز على قروض صغير لمشاريع صغيرة، ليس لها أبعادا حقيقية للاستثمار.

أما في **المغرب**، فإن برامج التوظيف التي تديرها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات، تمثل العنصر الرئسي لسياسات التشغيل في المغرب، و هي موجهة بشكل خاص لاولئك الذين يقومون بتأسيس مشاريعهم لأول مرة. ففي سنة 2008،[34] استفاد 6200 مشروعا من برامج التوظيف الذاتي، و هو ما يقل كثيرا عن الهدف الأولي البالغ 30 ألف. و هذا راجع الى الرفض الذي يتلقاه أصحاب المشاريع من البنوك، التي ترفض طلبات الشباب العديمي الخبرة (على الرغم من الضمانات التي تقدمها الدولة).كما أن الوساطة تلعب دورا رئيسيا في سياسات التشغيل في المغرب، بحيث تتشارك الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل و الكفاءات و القطاع الخاص في عملية التوفيق بين طلبات الشغل و عرضه و هما يركزان أكثر على الباحثين عن شغل من ذوي المتوى العالي. حيث تسجل الوكالة حوالي 300 ألف باحث عن عمل في كل سنة، لكن عروض الوظائف تقل عن 80 ألف وظيفة، و يتم توظيف بشكل فعلي 50 ألف من المتقدمين، أي ما يعادل 17% من طالبي العمل المسجلين فقط. اما اعانات الأجور التي تهدف إلى مساعدة الأفراد على اكتساب تجربتهم الأولى، فانها تقتصرعلى الشباب و خريجي التعليم العالي. مع بداية سنة 2009[35]، استفاد 172 ألف شخص من اعانات الأجور. و قد أجرت وزارة العمل مؤخرا تقييم لأثر اعانات الاجور في المغرب، فخلص التقييم ، الى أن أربعة من أصل خمسة من المستفدين عثروا على وظيفة دائمة بحلول نهاية الخطة. لكن لبعض المعايير المقيدة المرتبطة بالأهلية، فانه لا يستفيد من سياسات سوق العمل سوى شريحة محددة من العاطلين عن العمل، حيث لايستفيد من هذه الخطط سوى 18% من الباحثين عن عمل، مما يطرح نفس الاشكال القائم في تونس، و هو أن متوسط الانفاق على كل مستفيد مرتفع للغاية، كما أن التركيز على فئة معينة، قد يؤدي الى حمان فئات أخرى من الدعم.

[34] حسن العاشي، مجع سابق، ص 30.

[35] حسن العاشي، مرجع سابق، ص 30.

2-1-4 نظرة شاملة عن سياسات التشغيل في الدول المغاربية: حتى و ان كانت مستويات البطالة الأكثر ارتفاعا، تتمركز في وسط الأشخاص الذين لهم مستوى تعليم عالي، في الحقيقة، فإن الغالبية العظمى للشباب بدون شغل في مجموع الدول الثلاث ليس لهم تكوين عالي جدا . بتعبير آخر، المجموعات الأكثر احتياجا لا تستفيد من البرامج النشيطة لسوق العمل. ففي تونس، فقط 25% من المجتمع الشبابي هم بدون شغل و متحصلين على شهادات عليا.

من جهة أخرى، بما ان العديد من هذه البرامج و خدمات النهوض بالشغل تتمركز في المدن، فالأشخاص المقيمين هناك يستفيدون أكثر من هذه البرامج على غرار الشباب المقيم في الأرياف.

يمكن الاضافة، أن هذه البرامج تم تقدير ضعف فعاليتها في التخفيض من بطالة الشباب، بالنظر الى خصائصها الجوهرية المرتبطة بإعدادها. فبرامج دعم الأجور تحدث تكاليف مرتفعة جدا لكل مشارك مقارنة بأي تدخل آخر ينتمي الى البرامج النشيطة لسوق العمل (مثل اعادة الرسكلة و الشغل الذاتي)؛ رغم ان المناصب المنشاة نادرا ما تدوم أكثر من مدة الاعانة.

في الجزائر مثلا ، فقط 12% من المناصب المنشاة ما بين 1998 و 2002 أصبحت مناصب شغل دائمة[36].

دعم الاجور يمكن أن ينجر عنه ايضا آثار احلال (اين مناصب الشغل المدعمة تحل محل تلك غي المدعمة)، خسائر عقيمة (عندما تستعمل برامج لتمويل مناصب شغل كانت ستنشأ لا محالة) و آثار انتقال (عندما تشجع التدعيمات انشاء مناصب شغل في ميدان دون الآخر). في النتيجة فهي لا تؤدي بالضرورة الى تزايد في مناصب الشغل المنشاة.

برامج التكوين المهني هي نسبيا أقل تكلفة و هي برامج مدروسة بشكل جيد، عندما تلتزم بها مؤسسات القطاع الخاص يمكن أن تسمح بمعالجة مشاكل عدم التوافق و تترجم بدرجة انتاجية و تشغيل عاليين، وهي مكلفة و أقل نفعا عندما تكون منافذ مناصب الشغل للعمال المؤهلين نادرة كما عليه الحال في دول المغرب.

برامج التشغيل الذاتي هي نسبيا أقل تكلفة، و يمكن من خلالها انشاء مناصب شغل دائمة، قارة و بقيمة مضافة مرتفعة و هذا كلما كان اختيار المشاريع دقيقا و مدروسا، سهولة الحصول على قروض و الدخول الى الأسواق. ففي الجزائر، 96% من القروض الموجهة للقروض المصغرة تم رفضها، و بالتالي برامج الشغل الذاتي كان لها نجاح محدود[37]. في تونس، فقط 50% من الشباب المقاول استطاعوا تسديد قروضهم، السبب الرئيسي في ذلك يعود الى غياب الزبائن[38]. في المغرب، نظرا للدعم غير الكافي الممنوح لمبادرات انشاء مشاريع، فمن بين 4000 مؤسسة مصغرة ممولة ، عدد قليل من المناصب تم انشاؤها[39]. في النتيجة، البرامج

[36] Martin, I. (2009) Labour Market Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: A Regional Perspective (Florence : Institut universitaire européen), 35

[37] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2004.

[38] التقرير العربي الموحد،2007، ص 200.

[39] احصائيات حول البطالة و التشغيل في المغرب على الموقع ، تم الاطلاع بتاريخ 2014/01/12.

الحكومية الموجهة لاستمالة الشغل الذاتي، تحجب مشكل البطالة و لا تتصدى له.

برامج الأشغال العمومية مرتفعة من حيث التكلفة و هي تقريبا حسب تعريفها، لا تحسن سوى مستوى الدخل وتحدث مناصب شغل مؤقتة. اضافة الى ذلك، لها أثر شبه معدوم او سلبي على قابلية التشغيل و يمكن أأنن تنشا ارتباط و تمنع بذلك انتقال المستفيدين الى منصب شغل غير مدعوم.

عرفت خدمات الوساطة على مستوى سوق العمل، في دول المغرب العربي هي الأخرى نجاحا محدودا، فاذا استطاعت ANETI[40] في تونس أن توظف في كل سنة حوالي طالب شغل من بين اربعة مسجلين للاستفادة من خدماتها، ANEM[41] في الجزائر استطاعت ايجاد منصب شغل فقط لـ 11% من زبائنها و ANAPEC [42]في المغرب استطاعت توظيف فقط 9%تقريبا. هذا يعود في جزء منه الى عدم التوافق بين مؤهلات المترشحين و مناصب الشغل المتوفرة. في تونس مثلا ، هناك عدد نسبيا مرتفع جدا من حاملي الشهادات الجامعية مسجلين في وكالة التشغيل مقارنة مع الاشخاص الآخرين (92% مقابل 21%). لكن بما أن العديد من أرباب العمل يبحثون عن عمال غير مؤهلين، فان العديد من زبائن الوكالة يصعب توظيفهم.

الخلاصة:

إن آفاق تحسن العمل في المغرب العربي لا يمكن أن تفسر على أنها دلالة على أداء أفضل في سوق العمل بشكل عام. ففي معظم بلدان المنطقة، حيث أدى الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة الى تباطؤ نمو السكان ممن هم في سن العمل. و على الرغم من التحسن الكبير في تعليم المرأة. لا تزال مشاركتها في سوق العمل متدنية جدا. كما لا تزال العمالة غير الرسمية و أنشطة القيمة المضافة المنخفضة، تشكل نسبة كبيرة من فرص العمل في المنطقة المغاربية. هذا في حين وفر القطاع الصناعي، الذي لا يزال غير قادر على المنافسة و يعتمد أساسا على أسواق التصدير القليلة، قدرا أقل من الوظائف الجديدة، حيث تتناقص حصته من مجموع العمالة بكثير. و على الرغم من الانخفاض في المعدل الاجمالي للبطالة، لا تزال البطالة في صفوف الشباب و المتعلمين مرتفعة، لا بل هي زادت في بعض الحالات.

على الرغم من أن المغرب و تونس باشرتا تطبيق سياسات سوق العمل النشطة، في أواخر الثمانينات، والجزائر في منتصف التسعينات، فيبدو من الصعب قياس تأثيرها على البطالة، وهذا يعود بطبيعة الحال الى قلة العمليات التقييمية للاجراءات المطبقة، ان لم نقل ندرتها، كما أن البطالة التي استفحلت في الدول الثلاث، بين الباحثين عن عمل من ذوي الشهادات العليا، تتطلب معاجة خاصة، و اصلاحات لنظم التعليم و التكوين المطبقة، كما تتطلب نموا اقتصاديا

www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Statistiques.aspx

[40] وكالة التوظيف والتوظيف الذاتي .

[41] الوكالة الوطنية للشغل

[42] الوكالة الوطنيةلانعاش التشغيل و الكفاءات

صلبا مستداما، يرتكز عل الاستثمار و خلق القيمة المضافة، بعيدا عن المداخيل الريعية . ان البرامج النشيطة لسوق العمل في مجملها المعتمدة من طرف حكومات دول المغرب العربي ليست هي الأحسن تأقلما مع المجموعات التي تستهدفها، و هو ما يحد من فعاليتها. فنتائج الجرد للشغل التي قام بها البنك العالمي تظهر أنه في الدول غير المتطورة، الشباب غير المتعلم و الشباب الآخر المحروم (خاصة النساء) يستفيدون أكثر من الاعانات و التدعيمات الأجرية، الأشغال ذات المنفعة العامة، و التكوين التأهيلي، برامج التمويل المصغر و المساعدة على البحث عن شغل، أضف الى ذلك الاصلاحات الخاصة بقوانين حماية الشغل[43] . إلا أنه و لمعالجة مشكل بطالة الشباب الذين لهم مستوى عالي من التكوين، فالطريق المثلى التي يجب اتباعها تتمثل في اعطاء نصائح حول قاعدة المعلومات الدقيقة لسوق الشغل و اذاعة المعلومات الخاصة بمنافذ التكوين بمردود عالي. بمعنى آخر، استهدافف البرامج النشيطة للشباب ذوي مستوى عالي من التكوين في الدول المتخلفة، لا يقود بالضرورة لتخفيض البطالة لديهم. لكن ما هو ضروري، هو اصلاح النظام التعليمي، من جهة و تعديل و تصحيح أواع مناصب الشغل المنشاة من جهة اخرى. مما يسمح بتحصيل استراتيجية أكثر اجمالا و استهدافا.

المراجع:

- القريشي مدحت،" **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2007.
- العباس بلقاسم، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، العدد 58، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر 2006.
- عبد الرحمن اسماعيل، محمد موسى عريقات حربي، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
- قدي عبد المجيد، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- وزارة الاقتصاد و المالية، مشروع قانون المالية لسنة 2011، التقرير المالي و الاقتصادي، المغرب.
- وزارة المالية و الخوصصة، مشروع قانون المالية لسنة 2006، التقرير الاقتصادي و المالي، المغرب، اكتوبر، 2005.
- بوابة الوزير الأول، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، www.premier-ministre.gov.dz

• Gilles Ferréol et Phillippe Deubel « Economie du travail », édition Armand Colin, Paris, 1990.

[43] Betcherman, G., Godfrey, M., Puerto, S., Rother, F. et Stavreska, A. (2007) A Review of Interventions to Support Young Workers: Findings of the Youth Employment Inventory (Washington : Banque mondiale).

- J.Gautie, « les politiques de l' emploi : les marges étroites de lutte contre le chômage, édition dyninfo economie,Paris, 1993.

www.ons.dz الديوان الوطني للاحصائيت، الجزائر

www.cnes.dz المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

www.ilo.org المنظمة الدولية للعمل

www.ansej.dz الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب